الصراع في العراق بين العلمانية والإسلام السياسي

أيهما أكثر ملاءمة للسيطرة على أرضية العراق بتكوينها السياسي الحالي التيار العلماني أم تيار الإسلام السياسي؟

نياز سعيد علي

تعتبر عملية تحرير العراق - منذ تأسيس الدولة العراقية - أكبر الأحداث واكثرها تأثيرا، حيث أعقبتها تغيرات كثيرة وتحولات متسارعة ومتتالية في جميع مجالات حياة المجتمع العراقي، مما جعل ذلك البلد تحدث فيه متغيرات جذرية بصورة يقتنع الجميع معها: بأن العراق لن يعود إلى ماكان عليه قبل عملية التحرير، وان التحولات والتطورات التي حصلت في العراق لم تتوقف، وإنها ستستمر في التأثير والدوام إلى مرحلة أخرى أكثر بعداً، وأن المحرك الرئيس والمحوري لتلك التطورات متعلق بالأوضاع السياسية العراقية، أي أن العامل السياسى سيؤدي الدور الرئيس الفعال في صياغة وتثبيت بنيان النظام العراقي الجديد، وبات العراق بحاجة الى كثير من التطورات ومراجعة الذات، وأخذت تلك الحقيقة تتضح منذ حدوث هذه التطورات فيه.. ولكي يتغير البلد بصورة جذرية وإعادة بنائه من جديد، فقد صيغت من وراء الستار مشاريع ومخططات واضحة ويجري العمل عليها، فهناك عدة قوى سياسية عراقية تطمح للأخذ بزمام الامور وزمام توجهات تلك التطورات والسيطرة عليها، بحيث تقوم بتثبيتها حسب مشيئتها، أي أن تلك القوى والأطراف تنوي أن تلعب دوراً رئيسياً في عملية تغيير العراق –كقوى مؤثرة- وتكسبها إلى جانبها.

تلك القوى والأطراف العراقية - بمكوناتها واتجاهاتها المختلفة - منهمكة الآن في صياغة أسس قوية لنفسها في بداية بناء العراق الجديد، وأن تثبت مشاريعها ومبادئها الآيدولوجية داخل الأسس الثابتة للدولة العراقية الجديدة ونظام حكمها، والقسم الرئيس والفعال من تلك القوى العراقية السياسية ولاسيما في المناطق العربية من العراق، والذي يمتلك مشروعا وإطاراً ايديولوجياً مجهزاً للعراق، عبارة عن تيار الاسلام السياسي - السني والشيعي - وهوضمن قوى متعددة.

ان ذلك التيار منذ بداية عملية تغيير العراق اخذت خطواته ضمن خطط وبرامج مختلفة لتأمين التغلب وفرض المباديء التي تؤمن بها في إعادة صياغة العراق الجديد، وفي الوقت نفسه محاولة رد ورفض وشل الأسس والمباديء التي لاتؤمن بها وتتنازع معها، أي اجهاض مشاريع الآخرين.

ان تيار الاسلام السياسي بجميع أساليب عمله بين المذهبين الشيعي والسني في المناطق التي يقطنها العرب السنة والعرب الشيعة فى المرحلة الحالية يعتبر التيار السياسي والفكري الأكثر تأثيراً على ساحة العراق العربي السياسية، وقد تحول ذلك التيار منذ الآن الى القوة التي تمكنت من السيطرة على الوضع في كثير من المناطق العراقية العربية ، وفرضت سيطرتها الوحيدة الجانب على أغلب المناطق، لاسيما في مناطق الفرات الاوسط وجنوب العراق، وبصورة أكثر هدوءاً في بعض مناطق العرب السنة أيضاً.

ان الخلافات بين التيارين العلماني والاسلام السياسي في أغلب الدول والمجتمعات الاسلامية برزت - كظاهرة - وجلبت وراءها صراعاً الى الوجود، يشمل جميع مجالات وميادين الدولة والمجتمع، كما جلبت تطورات شتى أيضا، وان تلك الصراعات قد وجدت لها عدة أشكال من الإدارة وتمخضت عنها نتائج مختلفة، فقد حدث ان تغيرت جراءها دولة علمانية الى دولة دينية، وأحياناً أدت تلك الصراعات إلى تأجيج نار الحروب الداخلية وخلق أوضاع غير مستقرة وغير آمنة.. وانتهت في بعض الاحيان باندحار وضعف تيار الاسلام السياسي.. ومن الجدير بالذكر أن تلك الصراعات لاتزال مستمرة في كثير من المجتمعات الإسلامية إلى الآن.

العراق شأنه شأن الدول والأقطار الإسلامية الأخرى ومنذ النصف الثاني من القرن المنصرم وبصورة خاصة منذ تأسيس فرع (الاخوان المسلمين) في العراق في العام ١٩٤٦ باسم (جمعية الأخوة المسلمة) قد عايش نزاع وصراع التيارين العلمانية والاسلام السياسي واستمرت تلك الصراعات والنزاعات إلى اليوم ضمن مراحل ومظاهر مختلفة، وفي المستقبل ستستمر وتزداد حدةً وبصورة أكثر مباشرة، ذلك لانه، لوكانت الصراعات والأزمات الرئيسة بين جميع الفئات والقوى السياسية في العراق عبارة عن النضال في سبيل إسقاط النظام الديكتاتوري التوتاليتاري، فإن ذلك النظام قد انهار وتفكك بفعل عملية تحرير العراق، وفي نهاية المطاف: ان أكثر أهداف وشعارات تلك الفئات السياسية والتي كانت تتمثل بإسقاط وتغيير النظام السابق قد تحقق، ترى في أي نوع من الخلافات والأزمات الجديدة ستتركز شعارات وأهداف تلك القوى والاتجاهات في هذه المرحلة المصيرية من تأريخ العراق وخاصة لدى قوى تيار الاسلام السياسي في العراق، تلك القوى التي هي في الأساس قوى سياسة اوجدت نفسها لتنفيذ عملية تغيير شكل الحكم من النظام العلماني إلى نظام ديني، ومن المؤكد أن شعار وهدف الحكم والنظام الديني المذهبي لدى تيار الاسلام السياسي بمذهبيه (الشيعي والسني) سيغدوأزمة وصراعا رئيساً وسيتصارعان من أجله.. وعمل هذا التيار ويعمل على استغلال الفراغ السياسي الحاصل في السلطة بعد سقوط النظام السابق في سبيل اجتثاث جذور ما تبقى من اسس ومظاهر النظام العلماني، أوالتي لم يجر تعديلها إلى الآن داخل شكل الحكم والمجتمع العراقي.

وخلال العام المنصرم، فإن قوى تيار الاسلام السياسي - بمذهبيه - لم تدخر وسعاً في إرجاع المجتمع وشكل الحكم في العراق إلى الاصولية الاسلامية.

قوى تيار الاسلام السياسي في العراق العربي، استفادت من عدة أصعدة وأرضية وعوامل وازدهرت بسببها، بل وسيطرت على كثير من الأماكن، وأن تلك الأصعدة والأرضية والعوامل عبارة عن :

-انعدام المشاريع لدى التيار العلماني، إلى جانب ضعفها الجماهيري:

ويعزى أحد أسباب هذا الضعف للعلمانية في العراق العربي إلى عدم وجود حزب وقوة علمانيين كبيرين وقويين وفعالين، وحتى عند وجود بعض الأحزاب والقوى المحسوبة على التيار العلماني، فإنها لم تستطع إلى اليوم أن تأخذ اتجاها هادفاً وتبدأ بالدفاع واتخاذ الخطوات العملية لعلمنة المجتمع ونظام الحكم في العراق، أوأن بينها قوى لم تدرك إلى الآن هويتها عبارة عن قوة علمانية، يتعين عليها النضال في سبيل علمنة المجتمع والدولة في العراق، وحتى في حال وجود قوى من ذلك النوع، فإنها باتت أعجز من ان تتمكن من علمنة العراق.. أوأنها عاجزة حتى عن إدارة ذلك الصراع ولن تقدر على التغلب على المعوقات والعراقيل التي توضع امام عملية علمنة العراق، أوأن هنالك بعض القوى الأخرى المحسوبة على العلمانية، لكنها تتردد وتستحي من الدعوة الى علمنة العراق وتخشى أن تكلفها شيئاً.. أوقد توجد على ساحة العراق السياسية شخصيات وقوى علمانية راهنت على قدرتها على علمنة العراق، لكن بعض تلك القوى والشخصيات تتصارع وتتسابق مع قوى تيار الاسلام السياسي الأخرى في تقريب نفسها من مرجعية دينية أوالخطوة بتمثيلها!.

-الخلافات والصراعات المذهبية بين الشيعة والسنة:

إن الخلافات والصراعات بين المذهبين في الماضي، أدتا إلى تقوية القاعدة الجماهيرية لتيار الإسلام السياسي بمذهبيه في المناطق العربية في العراق، لأن تلك الصراعات أمست عاملاً رئيساً لتغلغل كليهما بين قوة أوأكثر من قوى الاسلام السياسي داخل مذهبيهما، ومن هذا المنطلق أوجد لنفسه شرعية وجوده ونصب نفسه مدافعا عن مصالح مذهبه، هذه الحالة في الـ (٥٨) سنة المنصرمة عند سنة العراق عبرت عن نفسها في تأسيس فرع العراق (لإخوان المسلمين) في السنة (١٩٤٦)، وعند الشيعة علاوة على تشكيل الجماعات الاخرى في السابق، كان اول عمل تنظيمي لها قد بدأ منضبطاً من حيث الاتجاه السياسي الشيعي في تأسيس (حزب الدعوة الآسلامية) عام ١٩٥٧، ثم تأسيس وازدهار عدد من قوى الإسلام السياسي الشيعية الأخرى في نهايات السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، وفي المقابل بروز وانتشار الاتجاه السلفي في العراق الذي عرف بالحركة الوهابية، وكذلك اعادة اعلان الحزب الاسلامي العراقي أي (حزب الإخوان المسلمين في العراق) من جديد في العام ١٩٩١، وازدياد قوة واندفاع ذلك الحزب بعد عملية تحرير العراق بشكل يعتبر نوعاً من إعادة لتشكيل تنظيم إسلامي سني عربي في العراق، أوتأسيس وإعلان (هيئة العلماء المسلمين) و(مجلس الشورى لأهل السنة والجماعة) بعد عملية تحرير العراق كان لهدف رئيسا وهوعبارة عن (امتلاك) الإسلام السني لمرجعية لهم، مثلما أن الاسلام السياسي الشيعي في العراق يمتلك مرجعية خاصة به منذ القديم.. ويعود سبب قدرة تيار الاسلام السياسي الشيعي في العراق - إلى تأثيره في استقطاب الجماهير ونشاطات تلك المرجعية الكبيرة التي كان لها الحضور على الساحة السياسية العراقية وأصبحت أحد لاعبيها المجربة والعارفة ومن نجومها اللامعة.

-الحملة الايمانية في العراق:

تدشين (الحملة الايمانية) في السنين العشر الماضية التي قادها الرئيس العراقي المخلوع بنفسه، خلقت انبعاثاً دينياً واسعاً وقوياً، علاوةً على اتخاذه خطوات عملية صوب إفراغ العلمانية من المغزى والمزيد من عمليات مسح آثار وأسس وواجهات ومظاهر العلمانية داخل المجتمع ونظام الحكم والادارة في العراق، وجدير بالذكر أن جذور وبدايات شلل بنيان العلمانية للدولة العراقية تعود إلى بدايات اندلاع الحرب العراقية - الايرانية، لأن النظام السابق بهدف جلب الأنظار وكسب عطف وتأييد وتأميم التضامن المذهبي السني من العالم الأسلامي وذلك باستخدام الدين الإسلامي لأغراض سياسية، ومن هذه الزاوية اتخذ خطوات عملية تطبيقية لهدم واستئصال عدد من المظاهر والمباديء العلمانية في العراق، وبصورة خاصة في مجال القانون والتربية والتعليم والشؤون الإجتماعية والإعلام.. الخ، وكذلك فإن ذلك النظام أثناء حرب الخليج الثانية نصب نفسه رائداً للرسالة والخطاب الدينيين! وفي السنوات الأخيرة كان قد كوّن علاقات قوية ومتنامية مع عدد من الدعاة والشخصيات الدينية وقوى الاسلام السياسي، وقد استطاع بعض أولئك الدعاة والشخصيات وقوى الإسلام السياسي أن يؤثروا في نظام العراق، وحرضوه على المزيد من التمادي في إبادة ومواجهة المظاهر والأسس العلمانية المتبقية داخل المجتمع والنظام الإداري في العراق وذلك كمعالجة ضرورية لإخراج العراق عن المضايقات والمآزق!

-لامبالاة وعدم فاعلية النخبة العلمانية في المجتمع العراقي:

وكثغرة أخرى حدثت في جدار البنية العراقية، لقد كرست النخب العلمانية في العراق الإهمال وأصبحت في الهامش، في حين كان المفترض فيها أن تكون متحمسة في الدعوة إلى النظام العلماني والدفاع عنه في العراق، وتلك النخب تتجسد في: (الفئات الاكاديمية، والعلمية، والفنانين، والمثقفين، والكتاب، والصحافيين، والشرائح التكنوقراطية.. الخ)، الى جانب من تهميش وشل دور المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ، وبالنسبة للنخب العلمانية فإن نسبة من هذه النخبة كانت قد هاجرت إلى خارج العراق، وتحولت نسبة منها الى أجهزة وعملاء للنظام السابق، وانهمكت نسبة اخرى منها في تأمين لقمة العيش وانصرفت الى شؤونها الحياتية الخاصة، ومن جراء ذلك، فإن النخبة الدينية التي كانت تعمل بتوجيه ودعم من النظام السابق من أجل الإنبعاث الديني في العراق، تمكنت من توجيه مسار العراق باتجاه إضعاف الاسس والقواعد والمظاهر العلمانية بشكل مؤثر دون صراعات أومعوقات ودون معارضة أو مناوأة ايضا، وبعد ذلك جنى الاسلام السياسي ثمارها لنفسه.

-التركيبه الاجتماعية للمناطق العربية من العراق:

تكونت أكثرية هذه التركيبة في مناطق الشيعة والسنة العربية على أسس النظام القبلي والعشائري من جهة، ومن جهة أخرى إن القبائل والعشائر لن تميل إلى الايديولوجيات المعاصرة أوالأحزاب والقوى العلمانية قدر ميلها إلى الدين وقوى الإسلام السياسي.. وأينما وجد النظام القبلي والعشائري القوي، فإن موضع وتأثير تيار الإسلام السياسي سيكون قويا وسيتواجد هناك حتما.

إذ إن النظام القبلي كان دائما عاملاً رئيساً لتهيئة الأرضية الخصبة لانتشار الإسلام السياسي.. وكذلك فإن كثيراً من الجذور والبنية الإجتماعية وأصول الإسلام السياسي بمذهبيه الشيعي والسني يعود إلى بوتقة ذلك النظام، ولايمكن إنكار وتأثير هذا العامل في تركيبة وقوة الاسلام السياسي بمذهبيه في العراق، لذلك بات هذا النظام مصدراً رئيساً وظهيراً لتيار الإسلام السياسي في العراق، ومن أجل الحقيقة نفسها تحاول الآن بعض القوى الأخرى تقليد قوى تيار الإسلام السياسي وتطمح إلى ايجاد مواضع أقدام وطيدة لها داخل النظام القبلي والعشائري..

-الفساد والمشاكل والأزمات:

النظام السابق وبفعل سياساته الهوجاء وبفعل تلك الحروب والمصائب والكوارث التي جلبها على الشعب العراقي.. كان قد ورّط هذا الشعب في مآزق من نزيف الدماء والمجاعة والنكبات والحرمان، ومن جانب آخر بسبب الخطوات التي كان قد اتخذها ضد مبادئ ومظاهر العلمانية في العراق، أعد المجتمع العراقي واستسهله وهيأه للتأثر والتفاعل مع هيمنة قوى الإسلام السياسي، عليه بعد سقوطه هوكنظام، أي أنه هيأ الأرضية المطلوبة وخصبها، وبعد سقوطه ظهرت النتيجة على ما هي عليه الآن.. إذاً، قبل أن تضطلع قوى الاسلام السياسي ومن أجل مسح وكنس النظام العلماني في عراق ما بعد عملية التحرير، فإن النظام السابق كان قد نفذ تلك المهمة بنفسه، والذي بقي على الإسلام السياسي أن يعمله، هوأن لايترك المجال لتيار العلمانية في العراق أن يتهيأ ويزدهر، وفي الوقت نفسه أن يحمي العراق من (العلمنة) وإبعاده وتحريفه عن طريق انتهاج العلمانية.

وفي مقابل هذا،نسأل أي مشروع أوآلية يمكن لتيار العلمانية في العراق أن يعتمدهما وبالإستناد إلى أي عامل يستطيع ايجاد كيان ونظام علماني للشعوب العراقية ؟. أوإذا تحول عراق المستقبل ألى عدة أقاليم فيدرالية، فهل يشترط أن تحكم جميع الأقاليم بنمط - أسلوب - واحد ؟، على سبيل المثال : اذا انتهج إقليم كردستان الفيدرالي النظام العلماني، فهل يحق لبقية الأقاليم الأخرى انتهاج النظام الديني في السلطة والادارة؟ أوهل يستطيع أي إقليم إتباع نظام الحكم على أساس مذهب معين ؟ وفي إقليم آخر على أساس مذهب مختلف، حسب أقاليم جغرافية مختلفة؟

بسبب عدة عوامل ودوافع فإن تحول العراق إلى أكثر من إقليمين قريب من الواقع، لاسيما في حال توفر المطالبة بتأسيس إقليم فيدرالي آخر لمناطق سكان العرب من السنة، وكونه على سياق الامر الواقع بالنسبة لأولئك العرب السنة، بعد تحقق فيدرالية كردستان، وإمكانية إيجاد شكل جغرافي لها أيضا على أساس مذهبي مختلف وبإسم أقاليم جغرافية مختلفة، هذا التفكير العملي (البراجماتيكي) لدى عرب السنة وخاصة (الحزب الاسلامي العراقي) داخل مجلس الحكم، كان وراء تأييد تيار العرب السنة لفدرلة العراق على أساس جغرافي، وأعتقد أن هذا الحزب سيصر على فدرلة العراق إلى أكثر من إقليمين، لأن العرب السنة بتركيبتهم الحالية في مناطق العراق العربي سيصبحون أقلية ضئيلة مقابل أكثرية عربية شيعية ساحقة، خاصة أن العرب الشيعة يرغبون في تأسيس نظام ديني على مذهبهم...

وبإمكان التيار العلماني العربي في العراق الاستفادة من عامل فدرلة العراق، لأن الفدرالية لاتسمح بحصر وجمع كافة السلطات في يد المركز عند قوة أوفئة معينة، والفدرالية اذا سمحت لإقليم أوأكثر بانتهاج النظام الديني كما هوالحال في نيجيريا، حيث تنتهج الأقلية المسلمة فيها نظاما دينيا خاصا بإقليمها.. فإنها - الفدرالية - في الوقت نفسه وخاصة لبلد مثل العراق لايمكنها السماح لاتباع حكم ديني مركزي مفروض على البلاد كلها.. وهكذا فان الفيدرالية تغدو عقبة أمام تشكيل دولة دينية مركزية لعموم البلاد.. ومن ناحية أخرى يتوجب على التيار العلماني في العراق أن يتبنى مشروعا عمليا ويوحد مواقفه ويتوصل إلى قناعة بأن عليه ايجاد آلية للتعاون والعمل المشترك وحتى التحالف أيضاً من أجل علمنة العراق.. وفي الوقت نفسه يترتب عليه، أن يستفيد من جميع النزاعات التي ستحدث نتيجة ردود الفعل أمام مواقف وممارسات التيار الاسلام السياسي في المجتمع وعلى التيار العلماني أن يتخذ حياله المواقف المبدئية، لاسيما في مجالات الدفاع عن حقوق الانسان، وفي الديمقراطية، عن حقوق المرأة، عن حقوق القوميات والطوائف الدينية والمذهبية، عن الحرية، عن مؤسسات المجتمع المدني.. وبإمكان قوى التيار العلماني العربي الاستفادة من التيار العلماني الكردي، خاصة بتجربة العلمانية في حدود محافظة السليمانية وتوابعها.. وهي المنطقة الوحيدة إذا ما قورنت ببقية مناطق العراق، حيث توجد فيها أسس ومظاهر النظام العلماني وهي على طريق تطلعها إلى المزيد من الازدهار، وعلى التيار العلماني في العراق اتخاذ خصوصية الأقاليم بنظر الاعتبار.. وأن يستفيد وينتهز الظروف الجديدة بعد استتباب الهدوء والأمن والانتعاش الاقتصادي، وإعمار العراق وتوسع المجالات الخدمية، إلى جانب ترويج الثقافية العصرية وتنمية جانب التوعية وعقلنة المجتمع.. ومن جهة اخرى يستطيع التيار العلماني الاستفادة من موقف امريكا من مستقبل العراق، وهوفي رأيهم ونظرتهم، أن العراق ينبغي أن يصبح دولة علمانية، وقد تأكد هذا الرأي عدة مرات بصورة رسمية على لسان وزيري الخارجية والدفاع ومسؤولين امريكان، كما أن بإمكان التيار العلماني صياغة المشاريع والآلية المشتركة والمناسبة لتجربة العراق ومستقبله مع أمريكا.

وأخيراً، فإن تركيبة العراق السياسية الحالية في مصلحة وخدمة تيار الاسلام السياسي، لأن هذا التيار يمتلك مشاريع كثيرة وله تجارب أكثر وأعد نفسه جيدا ويتلهف للعمل من أجل مبادئه الايديولوجية، ولكن إذا عزم التيار العلماني العربي في العراق على الازدهار ويصبو الى تحوله قوة جماهيرية واسعة.. يترتب عليه أن يترك آثاره الايجابية واضحةً على الحوادث والتطورات والمتغيرات ويختار نهجاً وطنياً مستقيماً ويتجاوز جميع الديانات والمذاهب وتستقطب أكثرية العراقيين من أتباع المذهبين وتحشرها حول شعاراتها وبرامجها وأهدافها.. لأنه في السابق لم يستطع أي تيار سياسي - بما فيه العلمانية والإسلام السياسي - أن يكون قوة وطنية عراقية، لكن المفارقة هي : أن التيار العلماني مناسب وملائم ليصبح قوة عراقية وطنية، ويفتتح له في سائر المناطق العربية العراقية مراكز وقواعد للتنظيم والأعمال الجماهيرية الواسعة داخل جميع المدن والقصبات التي يقطنها الشيعة والسنة وكل الآديان الآخرى في النجف، كربلاء، بصرة، فلوجة، كوفة، موصل، تكريت، بغداد، رمادي، بعقوبة،.. الخ. ولكن لايتوقع أن تصبح الأحزاب وقوى الاسلام السياسي قوة وطنية لكل الاديان والمذاهب في العراق.. لأنه على سبيل المثال الحزب الاسلامي العراقي وهوحزب (الاخوان المسلمين) العرب العراقيين السنة، لن يتجاسر على أن يفتح له مقراً لتنظيم الشيعة في أية مدينة أوحاضرة شيعية وإن أستنفر جميع أمكانياته، أللهم إلا أن يبدل أحد الشيعة مذهبه بالمذهب السني وبالعكس أيضا :إن جميع الشيعة وإن قاموا بتعبئة جميع قواهم وبذلوا قصارى جهودهم فإنهم لن يتمكنوا من فتح مقر واحد لهم في إحدى المدن أوالقصبات السنية لتنظيم أهل السنة، إلا في حال أن يبدل أحدهم مذهبه بالمذهب الشيعي!.

الديمقراطية

المجتمع المدني والمجتمع السياسي

بقلم عماد مجيد الشمري

الديمقراطية مسيرة تحول طويلة وليست مفهوماً أو نظاماً يولد منذ البداية كاملاً وناجزاً وثابتاً. ويقترن جوهر الديمقراطية الحقيقية بوجود مؤسسات المجتمع المدني، وأن يتحقق الفصل بين المجتمع المدني والسياسي.

ويقصد بالمجتمع السياسي السلطات الحكومية، المركزية والمحلية، وكذلك البرلمان والسلطات القضائية (وينبغي أن يتحقق الفصل بين هذه السلطات وتكتسب استقلاليتها) وتخضع جميعها للدستور، الذي تراقب المحكمة الدستورية مراعاته، والتي هي جزء من الجسم القضائي للبلد ومستقل عنه. ولا يعني مفهوم المجتمع السياسي أن السياسة ستكون حكراً على السلطات (فقد اسقطت منظمات المجتمع المدني رئيس بلغاريا مثلاً عندما كذب، ولا نريد التذكير بهروب الوصي وصالح جبر خارج العراق..).

أما المجتمع المدني فهو تعبير حديث نسبياً ارتبط بظهور الرأسمالية والثورة الصناعية. أي ببداية ظهور المدن والتجمعات خلافاً للإقطاعيات وما يرتبط بها من أمراء وارستقراطية منعزلة في صوامعها. بتعبير آخر إن تعبير المجتمع المدني مرتبط بالثورة ضد النظام الإقطاعي في أوروبا وعلى وجه الخصوص في انجلترا. وبهذ المعنى ليس للإقطاعية أي فضل أو دور في تطوير مفاهيم المجتمع المدني وبالتالي مفاهيم حقوق الإنسان، لأن اللغة التي كانت تستعمل في النظام الإقطاعي ليست اللغة الاقتصادية بل لغة السوط والعصا (أي أنه لم يكن يستعمل الضغط الاقتصادي بل القمع الجسدي.. في العراق مثلاً كان الإقطاعيون يستعملون الخيزرانة، والفلقة، ويربطون الفلاح، .. الخ). المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات التطوعية المنظمة (اقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية.. الخ) لا تعتمد على الحكومة في وجودها وبقائها أو شرعيتها أو سلطتها وصلاحيتها. وتتضمن صيغة المجتمع المدني مختلف المواقف السياسية أيضاً (فقد تظاهر الطلبة والعمال في العراق ضد معاهدة بورتسموث.. وفي مصر هب المجتمع المدني ضد العدوان الثلاثي..)، وليس من الصعب على منظمات المجتمع المدني في زاخو أو البصرة مثلاً أن تدعم أو تسقط المجلس المحلي لهذه المدن.. ولكن المجتمع المدني في النظام الديمقراطي لا يقف في مواجهة الدولة بل موازياً لها. فالدولة على ضخامة مهماتها لا تجد الوقت ولا القوة الكافيين لحل جميع المهمات بل يقوم بهذه المهمة مختلف روافد المجتمع المدني من منظمات تطوعية والتي قد يزيد عددها على المئات.. وستكون الحكومة شاكرة لمؤسسات المجتمع المدني عندما تمد هذه المؤسسات يديها بالمعونة في كثير من الأحوال والهموم! لهذا فمن مصلحة المؤسسات الحكومية ليس فقط أن تدعم مؤسسات المجتمع المدني بل أن (توجدها) حيثما لا توجد. وأن لا تتخوف منها.

ونضرب أمثلة على ذلك حيث لا تستطيع السلطات السياسية عمل شيء بينما مؤسسات المجتمع المدني لها الدور الفاعل: ١. في القضايا الاجتماعية (ومن ضمنها أو في مقدمتها حقوق الانسان: العدالة الاجتماعية وما يلحقها. برغم أن هذه مهمات الهيئات التنفيذية والقضائية.. ولكن ذلك يكون عندما تستقر الأمور وتصير الديمقراطية عادة ونهج حياة وليس الآن.. في الوقت الحالي، ولوقت طويل لاحق، الحاجة ماسة وجوهرية لمنظمات حقوق الإنسان..)

٢. في قضايا الهياج الطلابي (لنتصور حل إشكالية كهذه سلمياً بالاستغناء عن دور المنظمات الطلابية)

٣. في القضايا الفنية والمسرحية والأدبية..

٤. في القضايا الدينية: (المولد النبوي الشريف ومواكب الحسين مثلاً..) وأعياد الميلاد.. الخ..

ونعتقد أن هذا يكفي لإقناع من لا يريد أن يقتنع. طبعاً يمكن للحكومة استخدام السلاح أو شراء ذمم ولكننا لا نتكلم عن الإرهاب والرشاوى بل عن الحلول السلمية الديمقراطية.

الديمقراطية أسلوب حياة، ونظام حكم (وليست تشكيلة اجتماعية اقتصادية) - وهناك نظام حكم دكتاتوري ونظام حكم فاشي وغيرها، وهذه أيضا ليست تشكيلات اجتماعية اقتصادية - مثلها مثل النظم الديمقراطية، بل يمكنها أن تتشكل في رحم مراحل تاريخية، ولا يقود إليها التطور الموضوعي للمجتمع بل يجري اختيارها واللجوء إليها بشكل برمجي وربما نتيجة الفوضى (مثلاً، تداول السلطة بين الأحزاب السياسية يمكن الاستغناء عنه بانفراد حزب سياسي واحد سيعتمد، في آخر المطاف، على إجبار الناس في الانتماء الحزبي وربما القمع.. ومن هنا ولتجنب الإرهاب يجري الاتفاق (عقد اجتماعي) بين الأحزاب السياسية للقبول بالنجاح والهزيمة في الانتخابات.. أي شكل حياة سياسية تختاره الهيئات الاجتماعية بإرادتها ربما بسبب الفوضى السياسية أو التجربة..).. والديمقراطية وسيلة سلمية لحل التناقضات داخل المجتمع (ولكنها لا تستطيع حل التناقضات العميقة المتجذرة تاريخياً.. بل إن الديمقراطية لا تنبثق بوجود مثل هذه التناقضات أصلاً، وإذا فرضت فستكون مسخاً مثال إسرائيل ورواندا)، وهي الإطار اللازم لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة المواطنة، وهي التي تكسب الحاكم شرعيته وتبرر حكمه، ولا ترتبط بمرحلة تاريخية محددة (ولكن مضمونها يتغير تبعاً لتغير المراحل التاريخية لحياة المجتمع). فديمقراطية العراق المقبلة لن تكون مشابهة لديمقراطية انجلترا مثلاً... وهكذا.

العلاقات الديمقراطية شيء والنظام الديمقراطي شيء آخر. مثلاً، في جمعية ما لحقوق الإنسان، تربطهم فيما بينهم كأعضاء في الجمعية علاقات ديمقراطية حقيقية ولكنهم لكي يعقدوا ندوة ليقولوا رأياً تحرسهم الشرطة!

الديمقراطية نظام حكم هش جداً، ولا تولد من ذاتها بصورة عفوية، وتقترن باستعداد المجتمع لتبنيها: وهذا يعني توافر عوامل موضوعية وذاتية من ضمنها ١. مستوى نضج البنى الاقتصادية (وهذا الموضوع مبحث كامل بحد ذاته ونحن ندعو المختصين إلى المساعدة في الكتابة عنه) والعوامل الاجتماعية. ٢. مستوى نضج النخب الحاكمة، والنخب غير الحاكمة (أي التي في المعارضة) ٣. مستوى نضج الجماهير الشعبية..

ولكي لا يحدث النكوص والتراجع والعودة بالمجتمع القهقري إلى الاستبداد أو إلى شكل معدل عن الاستبداد (خاصة إذا أصيب المشرعون بالرعب من أحداث إرهابية كبيرة وأخذوا يفلسفون مسألة ضرورة إصدار تشريعات قد تؤدي إلى خنق النظام الديمقراطي).. تتطلب الديمقراطية من جميع القوى الاجتماعية والسياسية التي تريدها اقتلاع جذور الاستبداد والقضاء على نزعة عسكرة المجتمع والكف عن إطعام الناس شعارات خاوية أو وعوداً فارغة.. والقضاء على التعذيب، ومراقبة الشرطة ومؤسسات الأمن، وتسليم وزارة الدفاع إلى إدارة مدنية بالكامل، وفصل السلطات الثلاث، والقضاء على الإرهاب والمنظمات الإرهابية، وسحب الأسلحة من المدنيين، والتطوير الكامل لمؤسسات المجتمع المدني وإعطاءها مجالها الحقيقي الكامل للنشاط الذي تتخصص به..

من أهم قوانين الديمقراطية القانون الاتي:

لا يمكن تهميش أية قوة سياسية أو اجتماعية كبيرة إلا عبر الإرهاب ونكون بهذا قد تجاوزنا النظام الديمقراطي ودخلنا إلى منطقة الخطر الحقيقي.. ولهذا لا يمكن أن نحول الديمقراطية إلى لعبة انتقائية بل أن نفهم أن الجميع سيكونون لاعبين: من اليمين وأقصى اليمين إلى الشيوعيين وأقصى اليسار، ومن أقصى الأصولية والتزمت إلى ابو جهل (إذا جنح للسلم) ومن معه. الديمقراطية للجميع لكل من يلعب سلمياً.. فإن أي تحديد (لقوى صاحبة مصلحة) بتحول ديمقراطي و(لدورها في تلك العملية) وتحديد (مضمون أساسي للعملية الديمقراطية) سيقودنا إلى الدكتاتورية لا محالة. وهذا يتطلب من جميع القوى السياسية التي لها مصلحة في الانتخابات وما يتعلق بالانتخابات أن تعد برامجها بصورة تكسب وراءها جماهير كبيرة العدد، ومعرفة مزاج الناس عبر استطلاعات الرأي - التي ينظمها مختصون في هذا المجال - واعتماد علم النفس.. باختصار.

الاعتماد على العلم وتطور العلوم... وليس على مقولات جامدة أكل الدهر عليها وشرب، فالناس تريد حلولاً لمشاكلها تريد أجوبة على تساؤلاتها الجديدة دوماً، لأن هذا سيؤدي إلى انفكاك المؤيدين من حولها وتحولهم إلى أماكن أخرى.. ولن ينفعها ممارسة الإرهاب في لف المؤيدين حولها من جديد. فخسارة المؤيدين في إطار أنظمة ديمقراطية عادة ما تكون ضربة ساحقة.

تعتمد الديمقراطية على مبادئ كثيرة منها:

١. الحرية التنظيمية والسياسية:

- حق التنظيم (تنظيم الأحزاب، الجمعيات، النقابات، الاتحادات...).

- حق المعارضة (الاجتماعات، إصدار النشريات، التظاهرات، الاحتجاجات..).

- التعددية السياسية (الخروج من نظام الحزب الواحد القائد.. ظهور أحزاب مختلفة...)

- حرية الرأي والعقيدة...

٢. الانتخابات: التداول السلمي للسلطة (وفق قواعد دستورية محددة...)..

٣. دولة القانون:

- برلمان منتخب هو الذي يشرع القوانين ويعدلها.

- ضمان تكافؤ الفرص (بالإستناد إلى القانون)..

- إحلال المواطنة محل الأخوة في الدين والدم..

٤. حقوق الأقليات..

فهل بالإمكان الانتقال إلى الديمقراطية مباشرة من مخلفات النظام التسلطي القمعي السابق، أم يجب أن تتم عملية الانتقال هذه على مراحل، أي بالتدريج.. الديمقراطية الغربية (كما نسمع عنها وكما يدعي بعض مثقفينا أنهم فهموا حيثياتها) شيء جميل بالشكل الذي تصوره وسائل الإعلام الغربية.. ولكن الوقائع عنيدة.. نحن مع الديمقراطية، ولكننا نريد ديمقراطية على مقاسنا (لا تشد على أجسادنا ولا فضفاضة، برغم شدة الحر في العراق).. ولكي لا نفهم خطأ نقول إن المقصود بعبارة (على مقاسنا) ليس المقياس الشرقي، بل أن نراعي واقعنا الحالي.. فمحاسبة القتلة والمجرمين هو أحد أشكال ديمقراطيتنا.. لكي لا تنتكس حياتنا المقبلة.. ولكي لا نرجع عوداً على بدء.. وفي هذا لن نراعي طلبات أشخاص يعيشون في كوبنهاجن مثلاً.. ولا نريد إلغاء عقوبة الإعدام مع قتلة يواصلون سفك دمائنا ودماء الأبرياء الآخرين بالسيارات الملغومة والعبوات الناسفة والاغتيالات (وليس آخرنا الشهيد عز الدين سليم)..

ونحن نتفهم السيد بريمر والضغوط الدولية المسلطة عليه وعلى بلده.. ولكن إذا كنا بحاجة لمساعدة أمريكية في بناء الديمقراطية نفسها فنحن بحاجة إلى مساعدة من علماء نفس وعلماء اجتماع وليس ضباط مخابرات، الذين تحتاجهم البلدان في الشؤون العسكرية.. وكما قلنا في السطور الماضية فإن أولى سمات النظام الديمقراطي هي تطوير مؤسسات المجتمع المدني وفصل هذه المؤسسات عن أجهزة الدولة. ونحن لا نرى أي نشاط جدي في هذا المجال. فمؤسسات المجتمع المدني التطوعية الحقيقية المنبثقة بشكل مستقل يجري تجاهلها كلياً أو جزئياً.. ونضرب مثلاً واحداً يعبر عن كثير من الكلام:

في الزيارة الاستطلاعية التي نظمها المجلس المحلي في محافظة (...) لمعرفة أحوال حقوق الإنسان في سجون المحافظة لم تدع منظمات حقوق الإنسان في المحافظة إلى هذه الجولة الاستطلاعية!! كما لم تدع أية منظمة لحقوق الإنسان بتاتاً!! وتمت دعوة الصحفيين فقط. وليس هنا الاعتراض بل على عدم كفايته. ونتمنى أن يكون مصدره عدم الخبرة التي نعاني منها جميعاً. وأن مصدره عدم الخبرة التي نعاني منها جميعاً. وأن يجري تلافيه مستقبلاً.

في عراقنا الجديد لا نريد في الحكم جهلة وانتهازيين ومتلونين ومخابراتيين سابقين فهم يذكروننا بالدكتور عبد حمود والعريف الركن علي كيمياوي وآلاف غيرهم.. وباختصار يذكروننا بالمأساة.. وهذا لن يساعد شعبنا في إقامة نظام ديمقراطي.

إن تجاهل مؤسسات المجتمع المدني لن يقود إلى الديمقراطية! نحن متأكدون من هذا الأمر. وعلى من يحكم، هو أيضاً، أن يفهمه. فهنا بيت القصيد. وحتى لو دار الحديث في ظروف مشابهة عن ديمقراطية فلا ندري، بص